بالنظر الى المانع الذي هو الدين واما الجملة الاخيرة وهي قولنا مايلزم
من عدمه العدم فمعناه لازم للشرط على كل حال فلو فيد بذلك بان
الشرط لا يجب ان تقدم لا يلزم من عدم الشرط عدم المشروط لجواز
عدمه امر اخر يقتضي ذلك وهذا باطل اذ كلام المحولين في المقدمات
وجد عندي ما نصه قوله وهذا باطل ان حمل على شرط الوجوب فواضح
وان حمل على شرط الصحة فلا لما تقدم انتهى اقول عدم المانع والشرط
يصيران شرط صحة تامل والمانع مايلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض لوجوب الصلاة
المانع من السبب اما ان يمنع منه لمنافاته لسببيته او لمنافاته له
في نفسه مثال الاول الدين في زكاة السبب والرق فان كلا يمنع من
وجوب لمنافاته لسببها الذي هو الملك الكامل للنصاب وتمام
التصرف في المال فلم يثبت معهما الغنى بذلك الذي هو حكمة وجوب
الزكاة فيه كما قاله عليه الصلاة والسلام خذها من اغنيائهم وردها
على فقرائهم ومثال الثاني الكفر مثلا بالنسبة الى صحة الصلاة فانه
مانع لا لمنافاته لسببها من دخول وقتها بل لمنافاته لها في نفسها
اذ لا يمكن مع الكفر التقرب بها الى المعبود وهذا اصح قول الاصوليين
المانع ينتهي الى مانع السببية والى مانع الحكم وقولنا في حد
المانع لذاته راجع للجملة الاخيرة لان عدم المانع ايضا هو الذي
يتفق ان يصحب وجود السبب والشرط فيلزم حينئذ من عدمه
الوجود لكن ليس ذلك لاجل عدمه بل لان اقتضت الوجود هو الذي
اقتضاه اجتماع السبب مع الشرط عند عدم ذلك المانع وقد لم
يوجد يصحب عدم المانع عدم السبب او عدم الشرط فيلزم حينئذ عدم

يقارن دخول الوقت فان السبب في ذاته انه يقتضي وجود المسبب وانما
اقتضى المسبب لما عرض له من وجود المانع او نفي الشرط ويدخل تحت
هذا القيد السبب الذي لم يلزم من عدمه العدم لمقارنة عدمه
وجود سبب اخر كوجود الملك المقارن لعدم الغايط الذي هو
احد اسباب وجوب الطهارة لان عدم الغايط سبب لبقاء
الوضوء فقد يجب الوضوء لوجود سبب اخر كالبول وكل شيء له
اسباب متعددة كذلك بقولنا لذاته يرجع للجملتين معا والشرط
مايلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
كتمام الحول لوجوب الزكاة فالشرط بالكسر في اللغة الزام الشيء
والزامه وبفتح الراء هو العلامة ومنه اشراط الساعة واما في
الاصطلاح فهو مايلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده شيء
وشرط شرعي مثال الاول الحياة للادراك ومثال العادي النطفة في
الرحم للولادة ومثال الشرعي الطهارة لصحة الصلاة وقولنا لذاته
راجع للجملة الاخيرة وهي قولنا ولا يلزم من وجوده اي لذاته وجود الشرط
هو الذي قد يتفق فيه ان يصحبه وجود مانع فيلزم عدم المشروط
حينئذ لكن لا بالنظر الى ذات الشرط بل بالنظر الى ذات المانع وقد
يصحب وجوده وجود السبب ونفي المانع فيلزم حينئذ من وجوده وجود
المشروط كما لو صحب تمام الحول وجود السبب وهو ملك النصاب ملكا كاملا
ونفي المانع الذي هو الدين فيلزم حينئذ وجوب الزكاة لكنه يجب
بالنظر الى ذات الشرط الذي هو تمام الحول وانما وجبت بسبب بالنظر
الى وجود سبب الزكاة ونفي مانعها وقد صحب تمام الحول وجود المانع
الذي هو الدين مثلا لزم معه عدم الزكاة لكن ليس بالنظر اليه بل
بالنظر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)